بسم الله الرحمن الرحيم

نقض أحمد النجار على مولود السريري دعواه أن إثبات معنى الصفات الخبرية ونفي كيفيتها تناقض ويؤدي إلى الجسمية

د .أحمد بن محمّد التّجار
كليّة علوم الشّريعة / جامعة المرقب

الحقوق محفوظة
للمؤلف
[لا بأس بنشرها وطبعها على ما هي عليه]
الأولى1444 هـ

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

أما بعد ,فإن أعظم ما اشتمل عليه كتاب الله :صفات الله وما يستحقه من كمال ,فكانت أكثر ما في القرآن صفات الله سبحانه ,وقد وردت في سياق المدح والتعليل لأحكام الله وخلقه.

ولما كانت هي أعظم ما في القرآن وأكثر ما فيه كان لابد أن تكون محكمة الدلالة ,قطعية المدلول ,لا يحتاج معها إلى ما يفسرها ,وهذا اللائق بحكمة الله ,وهو ما يقتضيه كون القرآن هدى وشفاء.

فوصْفُ محكم القرآن بأنه أم الكتاب يقتضي اتضاح الدلالة فيما هو أعظم ما في القرآن وأكثره ,كما(قال إمام المفسرين ابن جرير الطبري في تفسيره ...) :(6\170) وإنما سماهن أم الكتاب؛ لأنهن معظم الكتاب. فلو كان المتشابه هو معظم القرآن وأكثره لما كان القرآن هدى ولا بينا بنفسه ,وإنما يحتاج إلى غيره , فكيف إذا علقنا اتضاح الدلالة بالعقل كما عليه أهل الكلام مع اختلاف العقول وتباينها وتنافضها؟!

فعند ذلك لا يمكن أن يكون القرآن حجة وهدى, وإنما تكون الحجة في غيره كما خلص إليه المتكلمو ,فجعلوا الحجة ابتداء في العقل لا في الوحي , فخرج القرآن عن أعظم سبب لإنزاله وهو أن يكون حجة الله على خلقه.

ثم من المعلوم أنه يمتنع شرعا وعادة ألا يفصل الرسول صلى الله عليه وسلم أصل الدين وأساس الهداية وأعظم ما يحتاج الناس إليه.

والذي نريد أن نخلص إليه أن الله أضاف الصفة إلى نفسه وأقام عليها من القرائن ما تتضح الدلالة بها وترفع كل احتمال ,فلم يترك بيان مراده لعقول مختلفة متناقضة.

وإليك مثلا :صفة اليد؛ فقد جاءت في النصوص بالإفراد والتثنية والجمع ,**ووصفت** بالقبض ,والبسط , والإنفاق ,والطي ,والإمساك ,والأخذ ,والخلق بها ,والكتابة بها ,والغرس بها ,والتقليب ,والحثو ,والهز ,والحمل ,**وجاء في النصوص صفات متعلقة باليد مثل :**الكف ,واليمين ,والأصابع ,والأنامل.

فهذا التنوع يجعلها نصا قطعي الدلالة لا يحتمل المجاز والتأويل ,وأنها محكمة بنفسها لا بغيرها.

ولما كانت نصوص الصفات محكمة بنفسها لم يخرج الصحابة عن هذا الإحكام ,ولم يستعملوا عقولهم في بيان مراد الله منها ,وإنما اكتفوا بدلالة الوضع اللغوي وما أكدته النصوص ووضحته في بيان مراد الله سبحانه وما دعت إليه الفطرة.

فصل ما الذي فهمه الصحابة؟

للجواب عن هذا السؤال نعرض بعضا من أقوال الصحابة التي تبين ما فهموه من نصوص صفات الله . لكن قبل ذلك يجب أن نقرر أنه من الممتنع شرعا وعادة أن يكون خير القرون لم تعتقد الحق ولم تقل به؛ لأن عدم إصابة الحق واعتقاده فيما بينه الشرع أتم بيان وأوضح دلالة يدل على أنهم إما لم يعلموا به أو اعتقدوا نقيضه , وكلاهما ممتنع.

أما امتناع عدم العلم به فلقيام المقتضي على تعلمه ولا مانع؛ ذلك أنه موجود تفصيلا في الكتاب والسنة , وقلوب القرون الثلاثة؛ لقوة إيمانهم بالله تتشوق لمعرفة تفاصيل الصفات ومعرفة الحق فيها ,وهو أمر فطري,فكيف يتصور مع قيام هذا المقتضى أن يتخلف العلم به في القرون الثلاثة؟ .!هذا لا يكاد يقع في أبلد الخلق، وأشدهم إعراضًا عن الله، وأعظمهم إكبابًا على طلب الدنيا، والغفلة عن ذكر الله، فكيف يقع من أولئك؟ وأما كونهم كانوا معتقدين فيه غير الحق أو قائلين فيه غير الحق، فهذا لا يعتقده مسلم ولا عاقل عرف حال القوم الذين زكاهم ربهم ورضي منهجهم ,ويلزم منه أن يكون قد خلا زمن من الحق ,وهذا ممتنع.

وإذا كان الأمر كذلك امتنع شرعا وعادة أن يكون الخلف من المتكلمين الذين انتهجوا نهجًا يخالف نهج الصحابة أعلم من الصحابة وأهل القرون الثلاثة .

والاعتقاد الذي عليه الصحابة يعرف بالمنقول عنهم:

1. عن ابن عمر رضي الله عنه قال: خلق الله أربعة أشياء بيده :العرش والقلم وعدن وآدم, ثم قال لسائر الخلق: كن فكان (أخرجه اللالكائي والآجري والبيهقي). فابن عمر خص خلق أربعة أشياء بيد الله دون غيرها؛ مما يدل على أنه يثبت اليد حقيقة لله وفهم منها المعنى الكلي من غير أن ينقدح في ذهنه هيئة وشكلا, فلو لم يثبت لها معنى لما أثبت لها حكما اختصت به.
2. عن أبي عثمان، عن ابن مسعود، أو عن سلمان الفارسي، قال ابن محمد :وأكبر ظني عن سلمان قال :خمر الله تعالى وتبارك طينة آدم عليه السلام أربعين يوما وأربعين ليلة، ثم ضرب بيده فخرج كل طيب بيمينه وكل خبيث بيده الأخرى ثم خلط بينهما، فمن ثم يخرج الحي من الميت والميت من الحي «أخرجه أبو الشيخ في العظمة (5/ 1546) والبيهقي في الأسماء والصفات(2\151) ». فقد أثبت اليد صفة ورتب على إثباتها على المعنى اللغوي حكما ,وهو في معنى أثر ابن عمر.
3. عن ابن عباس قال " :مسح الله ظهر آدم عليه السلام , فأخرج في يمينه كل طيب , وأخرج في يده الأخرى كل خبيث " أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى(3/ 312)

4. قيل لعبدِ الله بنِ مسعود ((أبَلَغَكَ أنَّ اللهَ يَعجَبُ ممن ذكَرَهُ؟ فقال : لا , بلْ يَضحَكُ)). فمغايرته بن العجب والضحك يدل على أنه يثبت لهما معنى على حسب مقتضى لغة العرب.
5. عن ابن عباس: { وسع كرسيه السماوات والأرض } [البقرة 255] قال : موضع القدمين، ولا يقدر قدر عرشه «أخرجه الطبراني في المعجم الكبير(39 /12) » . فجعل الكرسي موضع قدمي الله سبحانه؛ مما يدل على أنه يثبت للقدمين معنى بحسب وضع اللغة.
6. عن أبي رزين قال : ((قال رسول الله صلى الله عليه و سلم ضحك ربنا من قنوط عباده وقرب غِيَرِه)) قال : قلت : يا رسول الله أوَ يضحك ربنا ؟ قال : ((نعم)) قلت : لن نعدم من رب يضحك خيرا ["أخرجه ابن ماجه في سننه] .فهذا الصحابي الجليل لما أثبت للضحك معنى رتب عليه أثرا ,فقال : ((لن نعدم من رب يضحك خيرا)). فهذا وغيره يدل على أن الصحابة يثبتون للصفات معاني بحسب مقتضى لغة العرب ,فالصحابة يثبتون المعنى ,وهذا المعنى الذي يثبتونه فهموه من الوضع اللغوي مع إثباتهم أن القدر المميز المختص لا يدرك. فخرج التفويض عن أن يكون هو اعتقاد الصحابة ,وكذلك التأويل الذي هو خروج باللفظ عن ظاهره.

ولما كانوا أبعد الناس عن التمثيل لم يفهموا من هذه الصفات عضو المخلوق أو الهيئة التي عليها المخلوق , وإنما فهموا معاني كلية بها فهموا معنى صفات الله.

ولا أحسب أن مسلما سيتجرأ ويصفهم بالتجسيم؛ لأنهم يثبتون الصفات على المعاني الكلية التي وضع اللفظ لها.

فصل ,بيان الوضع اللغوي لليد والوجه والقدم:-

إن مما يجب أن يعلم أن اللفظ المطلق لا وجود له في كلام العرب ,وإنما يستعملونه مقيدا في سياقه ,وكذا المعنى العام لا وجود له في الخارج بشرط الإطلاق وإنما وجوده ذهني, والذهن يدرك المعنى الكلي للصفة ,وأن هذا المعنى يوجد فيمن أضيفت إليه الصفة إلا أن هذا المعنى لا يوجد في المعين مطلقا, وإنما يوجد فيه لا بشرط الإطلاق , أي :يوجد فيه معينا مختصا متميزا, فلا يكون في اسم الصفة اشتراك بعد التعيين. فعندما يسمع الإنسان الصفة كالوجه ينقدح في ذهنه معنى كلي لصفة الوجه وهو المواجهة إلا أن هذا المعنى لا يكون متماثلا في كل من أضيف إليه الوجه ,فمع كونه ذهنيا إلا أن المواجهة تتفاوت في الأفراد.

ولما كان المعنى الذهني لصفة الوجه لا يوجد مطلقا ,وإنما يوجد متعينا متميزا كان معنى وجه الله مختصا به متميزا يناسب حقيقة ذاته وصفاته ولا يشترك مع وجه المخلوق ,وأيضا المعنى الكلي الذي هو المواجهة في الوجه بعد التقييد يقع مختصا لا مشتركا ,فالقدر المشترك لا يدخل في الحقيقة الخارجية.

والمقصود هنا :أنه إذا قيل هذا وجه الله فليس الوجه المطلق جزءا من وجه الله وإنما يوجد مطلقا في الذهن؛ لا في الخارج, وإذا قيل :المعنى الكلي للوجه :ما يواجه به ,فالمعنى أن بينهما تشابها فيه؛ لا أن هناك شيئا موجودا في الأعيان يشتركان فيه.

أوضح ذلك أكثر:

إذا قيل :وجه زيد ووجه عمرو ووجه الفرس فهم السامع أن بين هذه قدرا مشتركا وقدرا مميزا ,فلزيد وجهه المختص به ولعمرو وجهه المختص به وللفرس وجهه المختص به إلا أنه لما كانت حقيقة عمر كحقيقة زيد علم أن وجهه مثل وجهه في الكيفية والشكل ,ولما كانت حقيقة ذاتهما ليست كحقيقة الفرس علم أن وجه الفرس ليس كوجه زيد وعمرو ,بل تشبهها في بعض الوجوه .وكذلك إذا قيل :عين الملائكة علم أن للملائكة عينا نسبتها إليها كنسبة عين الإنسان إليه إلا أنه لما كانت حقائق الملائكة مجهولة فهم السمع المعنى الكلي العام من غير أن يتصور الكيفية.

وكذلك نسبة الوجه إلى الله كنسبة الذات إليه يفهم له معنى عاما من غير أن تتصور كيفيته.

إذا عرفنا هذا نبين الوضع اللغوي للوجه واليد والقدم:

الوضع اللغوي لليد :يرجع إلى المقبض.

قال الليث : ((يد الفأس ونحوها :مقبضها ,ويد السيف :مقبضه)) .اهـ
ومنه سميت يد الباب يدا؛ لأن بها يقبض ,ويد الإنسان سميت يدا؛ لأن بها يقبِض .
فالمرجع إلى المقبض سواء كان يَقْبِض أو يُقْبَض.

الوجه: مأخوذ من المواجهة، سمي بذلك، لأنه يواجه به.

القدم : مأخوذة من السبق والتقدم ,وسميت فدم الإنسان قدما؛ لأن بها يكون التقدم والسبق.

وهكذا الأمر في بقية الصفات ينظر فيها للمعنى الكلي الذي لا يختص بأحد أفراده وإن كانوا متفاوتين فيه .

والصحابة عندما يثبتون الصفات يلاحظون المعاني الكلي مع إثباتهم أن لها قدرا مميزا أُخذ من الإضافة والتقييد ,فهم يثبتون المعاني التي يفهمون بها خطاب الله ولا يخوضون في الحقائق والكيفات؛ لأنها خارجة عن المعاني وتابعة لحقيقة الذات.

فصل ,لم يثبت عن الصحابة تأويل الصفات:-

لم يثبت عن الصحابة أنهم أولوا آية من آيات الصفات ,وكل ما ذكر عنهم أنهم أولوه إما أنه لم يصح عنهم أو أن النص ليس من آيات الصفات.

ومن ذلك :تفسير ابن عباس لقوله تعالى [يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ] بالشدة ,فهذه الآية بمفردها ليست من آيات الصفات؛ لأن الساق جاءت منكرة لا مضافة إلى الله سبحانه ولا معرفة.

وكذا تفسيره قوله تعالى { :وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ} , بقوة ,فهي ليست من آيات الصفات؛ لأن أيد ليست جمع يد ,وإنما هي من آد فهو أيد ,أي :قوي.

وأما تفسيره لقوله تعالى : [اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ] بـ الله سبحانه هادي أهل السموات والأرض, فهذا التفسير أخرجه الطبري في تفسيره من رواية الوالبي عن ابن عباس ,والوالبي لم يدرك ابن عباس فهو منقطع ,وإنما أخذه عن أصحاب ابن عباس فهو رواية بالمعنى نظر فيه إلى حال السائل وما يحتاج إليه مما هو متعلق الآية ولازم لها. وإلا فإن ابن عباس يثبت نور الله الذي هو صفته سبحانه ,فقد أخرج الترمذي في جامعه عن عكرمة عن ابن عباس قال : رأى محمد ربه ,قلت :أليس الله يقول: {لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار }؟ قال ابن عباس :ويحك ذاك إذا تجلى بنوره الذي هو نوره .

وأما تفسيره النسيان في قوله تعالى :[نسوا الله فنسيهم], بالترك ,فليس هذا تأويلا؛ لأن نسي كما قال(ابن فارس في مقاييس اللغة) :(5/ 421) النون والسين والياء أصلان صحيحان :يدل أحدهما على إغفال الشيء، والثاني على ترك شيء . والذي يحدد أحد المعنيين :السياق.

وأما تأويل ابن عباس الكرسي بالعلم ,فلم يصح عنه ,قال : (ابن كثير في " تفسيره) :(1/ 457) " وعن ابن عباس وسعيد بن جبير أنهما قالا في قوله – تعالى– {وسع كرسيه السموات والأرض} ، أي :علمه، والمحفوظ عن ابن عباس كما رواه الحاكم في مستدركه وقال :إنه على شرط الشيخين ولم يخرجاه، من طريق سفيان الثوري، عن عمار

الدهني، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أنه قال " :الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدر قدره إلا الله – عز وجل – ".

وهو من رواية جعفر بن أبي مغيرة وهو ليس بالقوي عن سعيد بن جبير ,وقد خولف. وكذا تأويله للمجيء بمجيء أمره ,ولأعيننا بمرأى منا ,وللوجه بأنه عبارة عنه :لا أصل له وليس له سند.

كما يجب أن نفرق بين تأويل النص بتأويل أفراده والخروج باللفظ عن ظاهره ,وبين تفسيره بالنظر إلى سياقه ولازم الصفة.

فصل ,مناقشة الشيخ مولود السريري في الإشكالات التي وقعت له :-

إن مما تبع فيه متأخري الأشاعرة أن إثبات المعنى الكلي للصفات الخبرية كالوجه يلزم منه التجسيم ,والتزم في ذلك أن البحث في المعني بحث في الكيفية؛ لأنه لا يتصور منه - على حسب دعواه -بحسب الوضع اللغوي إلا الهيئة المحسوسة ,فإثبات المعاني يرجع إلى إثبات ما وضع له اللفظ في اللغة وهو عنده إنما وضع للهيئات المحسوسة , فإثبات اليد في وضع اللغة إثبات لعضو من الجسم المحسوس ,فيرى أن اللغة فرضت عليه إثبات هذا الأمر ,فإذا أثبت عضوا لزم إثبات محل له وجسم.

وبالتالي لا يصح أن تثبت المعنى وتنفي الكيفية؛ لأن البحث في المعنى لغة بحث في الكيفية والهيئة المحسوسة التي هي طول وعرض وعمق ,فمن أثبت المعنى ونفى الكيفية فقد تناقض . هكذا تصور المسألة ,ورتب على ذلك أن إثبات الصفات الخبرية يلزم منه التجسيم.

والرد المجمل- عندنا -أنه لما كان مذهب أهل الحديث حقًا قطعًا؛ لدلالة الأدلة القطعية على كونه حقا كان كل ما خالفه خطأ قطعًا ,ويكفي هذا الرد المجمل لكل من تشرب عقيدة أهل الحديث.

وأما تفصيل الرد فنقول :

إن اللفظ في اللغة يكون وضعه على القدر المشترك الذي هو المعنى الكلي الذهني ,ثم قد يغلب استعماله على أحد الأفراد التي يصدق عليها القدر المشترك , فليس في الاستعمال خروجٌ عن الوضع ,بل لا يكون الكلام خارج الذهن إلا مستعملا ,وأما الوضع فهو أمر ذهني يستفاد منه في الاستعمال.

إلا أن الاستعمال له جانبان :جانب يتحدد فيه المعنى المراد بالنظر إلى القرائن والسياق ,وجانب تكون فيه الحقيقة الخارجية تابعة للإضافة.

وأقرب ذلك بمثال :اليد في لغة العرب وضعت لمعنى المقبض ,واستعملت في اليد التي بها القيض ,والنعمة , والقدرة ,وكل هذه الاستعمالات روعي فيها الوضع الذي هو القدر المشترك , وفي كل استعمال أقيمت القرائن التي تدل على مراد المتكلم ,وإن كانت في بعضها أكثر استعمالا من بعض , وكثرة الاستعمالات ليس هو ما وضع له اللفظ , فالتبس الأمر على الشيخ مولود كما التبس على بشر المريسي وغيره.

ولذا كان تحقيق المسألة عند أهل الحديث :أن الصفات التي أضافها الله إلى نفسه من جهة الوضع والاستعمال على النحو الآتي:

ألفاظ الصفات وضعت على القدر المشترك ,فالسمع مثلا :وضع لمعنى إدراك المسموعات ,والاستواء وضع لمعنى العلو والاعتدال ,والوجه وضع لما يواجه به ,واليد وضعت للمقبض ,والقدم وضعت على السبق والتقدم ,ومنه سميت قدم الإنسان قدما؛ لأنها للتقدم والسبق .وهكذا.

ثم يأتي الاستعمال المقيد فيناسب الحقائق الخارجية ,وما كان في الخارج فإنه ليس فيه اشتراك بعد التقييد. فهذه الألفاظ جعلت دالة على القدر المشترك ,وهي إنما تفهم على هذا الوجه ,فالذهن يلاحظ اللفظ ويتصور معناه كليًا بحسب ما وضع له في لغة العرب ,على ضوء ما شرحته سابقًا.

والخلاصة أن الذي نفهمه من إضافة الله الوجه لنفسه :المعنى الكلي للوجه وأنه غير السمع والبصر والذات .إلا أنه لما استعمله مقيدًا -بمعنى أنه لم يطلق الوجه من غير إضافة -تطلب في الخارج كيفية , وهذه الكيفية تصورها يكون تبعًا لتصور الذات , ولما كان تصور الذات ممتنعًا كان تصور حقيقة الوجه ممتنعًا , ولذا كان المطلوب منا شرعًا إدراك المعنى العام لا حقيقة الوجه الخاص المقيد.

ولو كان الأمر كما يدعيه الشيخ مولود لكان الله قد خاطبنا بما معناه في لغة العرب كفرًا , ولكان الصحابة الذين رتبوا الأحكام على صفات الله قد وقعوا في الكفر ,كما فعل ابن عمر , فابن عمر لما خص خلق أربعة أشياء بيد الله سبحانه لم يتصور من اليد إلا ما دل عليه الوضع اللغوي ,فيكون قد نسب إلى ربه ما لا يليق به , وهذا اللازم لا يقوله مسلم عاقل.

ولكي أوضح أكثر للشيخ مولود عقيدة أهل الحديث أقول له :إن الله لما وصف نفسه بالوجه واليدين والاستواء هو يريد منا أن نفهم معانيها التي وضعت لها مع إثبات القدر المميز ,لكن لما كان القدر المميز تابعًا للذات , وقد جهلت حقيقة الذات , أثبت أهل الحديث المعنى ونفوا الكيفية.

ولما كان المعنى العام لا يوجد خارجًا إلا مقيدًا, وقد جهلت حقيقة وكنه هذا التقييد مع القطع بأنه ليس مثل حقيقة صفة المخلوق , أثبت السلف المعنى ونفوا الكيفية ,فأين التناقض؟!!

ثم ما الذي تعتقده أنت في الذات والوجود؟! وما الذي تعتقده في الصراط والميزان والحوض؟ !

ألا تثبت معانيها بحسب الوضع اللغوي وتنفي الكيفية ,أو تريد منا نعتقد أنه لا معاني لها.!!

ثم استدرك الشيخ مولود فزعم أن إثبات القدر المشترك مخصوص بصفات المعاني التي تكون في الخالق واجبة وفي المخلوق جائزة بخلاف الصفات الخبرية المستلزمة للجسمية. قيل :لا وجه للتفريق بين صفات المعاني والصفات العينية؛ لأن بحثنا في المفهوم , والعرب لم تفرق في المفاهيم بين ما كان معني أو كان عينا .

ثم إن صفة السمع في المشاهد لا تكون إلا بآلة مخصوصة , وكذات الذات فإن قلت :الهيئة المخصوصة في السمع والذات خارجة عن المعنى الكلي ولا يلزم من السمع الجسمية. قلنا :وكذلك هيئة الوجه المخصوصة المحسوسة خارجة عن المعنى الكلي , ولا يلزم من إثبات صفة الوجه الجسمية. ومن فرق بين صفة وصفة مع تساويهما :كان متناقضا في قوله متهافتا في مذهبه.

ثم إن الأدلة الشرعية والعقلية تنزه الله عن أن يكون من جنس مخلوقاته وأجسادهم , ومن الممتنع أن يكون ما وصف الله به نفسه وفهمه على الوضع اللغوي كما فهمه الصحابة يؤدي إلى ما هو من جنس مخلوقاته.

فصل ,طغيان القواعد المنطقية على الأساليب العربية

إن الملاحظ على الشيخ غلبت القواعد المنطقية على ذهنه؛ حتى انتقل من الأسلوب العربي في فهم ألفاظ القرآن وآيات الصفات إلى تعقيد المناطقة في الحدود!!, ففي التعريف بالحد عند المناطقة لابد فيه من جنس ذاتي وفصل ذاتي , وهذا مع أنه دخيل على العربية لا يستقيم في صفات الله؛ لأنه لا يتوصل إلى الذاتي إلا بتصور ماهية الصفات وحقيقتها الخارجية، فمعرفة الذاتيات التي لا تتصور الماهية إلا بها متوقف على معرفة ماهية الموصوف، فإذا لم نعرف ماهية الموصوف كيف نعرف الذاتيات؟!.

وهم يرون أن الماهية الذهنية هي نفس الماهية الخارجية، فماهية الوجه- مثلا -الذهنية هي نفس ماهية الوجه خارج الذهن. فانتقل الذهن عند الشيخ من الحد الأرسطي إلى المفهوم العربي , فجعل الوضع في لغة العرب قائما على تصور الماهية الخارجية وذاتياتها، فلا يتوصل إلى المعنى إلا بإدراك الماهية، ولما كان المدرَك المشاهد في الصفات الخبرية ماهية الإنسان جعل ألفاظ صفات الأعيان كالوجه دالة عليها.

ولما كان يظن أن الكليات المطلقة لا تثبت في الخارج إلا جزءًا من المعينات، فيكون المعين قد ركب من ذلك الكلي المطلق ومما يختص به :جعل الوجه- الذي عليه المخلوق باعتبار أن هذا هو المعنى الكلي له -جزءًا من الله إذا أثبتنا له معنى الوجه؛ فيكون وجه الرب تعالى مركبا من وجه محسوس وما اختص به. هذا هو تصوره، فنفى المعنى والكيفية!!.

فبعض القواعد المنطقية الفاسدة التي تشربت نفسه بها أوقعته في الضلال والتناقض؛ إذ لم يعملها في بعض صفات المعاني والوجود وأعملها في صفات الأعيان , وغاب عنه تحقيق أن ما في الذهن ليس هو حقائق الأشياء في الخارج، فالمفهوم الذهني لا يفيد تصور الحقيقة الخارجية لمن كان يجهلها

ولهذا لم يكن المطلوب شرعًا معرفة حقيقة الملائكة والجن والجنة والنار , وإنما المطلوب تصور معانيها الكلية وأسمائها؛ لأن معانيها غير حقائقها.

فالذي في أذهان أهل الحديث قضايا عامة كلية ,والعقل يأخذ القدر المشترك الكلي بين المعينات فيكون كليا مشتركا في الأذهان .فإذا خاطبنا الله بأمر غيبي فهمنا ما خاطبنا الله به، فلو لم ندرك المعنى العام لما فهمنا ما خاطبنا الله به من نعيم الجنة، فنفهم معنى عسل الجنة ولبنها ولحمها وحريرها، أما حقائقها في الخارج فلا نعلمه..

وبهذا تميزت عقيدة المسلمين عن عقيدة الفلاسفة الذين ربطوا الحدود بتصور الحقائق الخارجية، فلم يتصوروا الجنة والنار وجعلوها خيالات!!

فصل , جواب الشيخ مولود على من أثبت القدر المشترك

قد أجاب الشيخ مولود على من أثبت القدر المشترك في الصفات الخبرية بأن استعمال القدر المشترك يشترط فيه :اتحاد الجنس ,ثم حدد هذا الجنس ,فزعم أن الجنس الذي تتحد فيه يد الله ويد المخلوق هو العضو. فاستعمال القدر المشترك عنده يفيد إثبات العضو , والعضو ممتنع في حق الله, لأنه يفيد الجسمية ,فكانت النتيجة استعمال القدر المشترك في الصفات الخبرية ممتنع .

وإذا نظرنا في كلام الشيخ وجدنا أن الخلل عنده في تحديد الجنس الذي هو الدال على متعدد مختلف الحقائق , ورتب عليه امتناع اتحاد الجنس.

وهذه مباحث منطقية لا عربية لكن نرد عليه بقواعده ,وقبل الرد عليه أقدم بمقدمة مهمة وهي :لما كانت ألفاظ العرب وضعت لها معاني , كان المقصود بالقدر المشترك : مدلول هذه الألفاظ بحسب الوضع اللغوي , فواضع اللغة وضع اللفظ على القدر المشترك الذي هو معناه الكلي , وهو أمر ثابت في الذهن , ولا يوجد في الخارج إلا معينا.

فمثلا :لفظ الوجه مدلوله بحسب الوضع اللغوي هو : ما يواجه به , فهذا هو مسماه الذهني , وهو ما نقصده بالقدر المشترك.

فإذا قلنا :وجه الله ووجه المخلوق كان مورد التقسيم أمرًا مشتركًا , وهو الوجه الذي وضع للقدر المشترك وهو : ما يواجه به , فمع اشتراكهم في المعنى العام إلا أنهم يختلفون في الحقائق.

فأهل الحديث يرون أن القدر المشترك هو مدلول اسم الصفة بحسب الوضع اللغوي ,فالمسمى الذهني للوجه هو القدر المشترك , والمسمى الذهني لليد هو القدر المشترك , والمسمى الذهني للوجود هو القدر المشترك , وهكذا...

ويُرد على الشيخ بعد أن أخرجنا من الدلالة اللغوية إلى التعريفات المنطقية :

أولا :لا نسلم أن الجنس هو العضو؛ لأن ما به الاشتراك على حسب لغة العرب هو مدلول لفظ الصفة , فهذا المدلول يشترك فيه كل من أضيف إليه اللفظ. وتكون بدعواه هذه أخرجت اللغة على أن تكون حاكمة في الألفاظ.

ثانيا :لو سلمنا جدلا أن الجنس هو العضو ,فيحتمل أن يكون المراد :العضو المدرك الذي عليه المخلوق . وهذا ما تقرره. فيكون الشيخ قد وقع في هفوة عظيمة وهي جَعْل المقصود بالجنس في القدر المشترك :الحقيقة المختصة المتميزة. ولا يستقيم جعل العضو المتميز المعين جنسًا ؛ لأن الجنس العام المشترك لا وجود له خارج الذهن , وإنما يوجد في الخارج متميزًا مختصًا.

وإذا كان الجنس وجوده في الخارج جزءا من المعين فهذا يلزمك في الوجود , فيكون رب العالمين جزءًا من كل مخلوق.

وهذه الهفوة لم تنقدح في أذهان أهل الحديث؛ لأن المقصود بالقدر المشترك هو إثبات قدر يتفقان فيه لا إثبات الحقائق المتميزة , كما شرحته سابقًا.

فالشيخ على هذا الاحتمال يجعل الحقائق المتميزة هي القدر المشترك ,ثم يعود على القدر المشترك بالنفي. ويحتمل أن يكون المراد بالعضو أمرًا ذهنيًا كليًا , فليس في إثباته على المسمى الذهني الكلي ما يقتضي حدوثًا ولا نقصًا؛ لأن الكلي الذهني ليس من موضوعه ما يختص به الممكن المحدث، ولا ما يختص به الواجب القديم , وليس هناك ما يمنع من تشابه الحقائق المختلقة في شيء ما , ليس فيه شيء من خصائص الممكن ولا شيء من خصائص الواجب. مع أن أهل الحديث لا يثبتون هذا اللفظ ولا ينفونه.

فإن اعترض معترض , فقال : القول بالقدر المشترك يلزم منه التماثل في الجنس ,فيكون الله مماثلًا لغيره في الجنس ومفتقرًا إلى ما به الامتياز.

قيل :

أولا :لا نسلم أن القول بالقدر المشترك يلزم منه التماثل في الجنس؛ لأن ألفاظ الصفات الخبرية مقولة على الله وعلى غيره بطريق التشكيك الذي هو نوع من التواطؤ العام, والمشكك لا تتماثل أفراده فيما به الإشتراك ,كما في لفظ السواد فيختلف سواد الليل عن سواد الغراب .

ثانيا : لفظ الوجود يطلق على وجود الواجب ووجود الممكن , فما به الاشتراك الذي هو الوجود يتفاوت فيه الواجب والممكن , فوجود في الواجب أكمل من وجود الممكن , فهنا وجد التفاضل في الجنس مع إثبات القدر المشترك, وهو نقض. فتبين لنا أن وجود التفاضل في الجنس لا يمنع من إثبات القدر المشترك.

وأما دعوى أنه يلزم من ذلك أن يكون مركباً مما به الاشتراك ومما به الامتياز , والمركب مفتقر إلى جزئه فجوابها : أن ما به الاشتراك أمر ذهني مطلق , وليس هو شيئًا في الخارج , وأما ما به الامتياز فهو أمر خارجي , وليس كل ما يتصور في الذهن يكون في الخارج، فلم يكن ما به الاشتراك مفتقراً إلى ما به الامتياز، ولا ما به الامتياز مفتقراً إلى ما به الاشتراك؛ إذ هما متلازمان ,كل منهما يختص به في الوجود الخارجي.

فصل, نتيجة جعل الوضع اللغوي للصفات الخبرية ما عليه المخلوق:-

يقولون : لو أثبتنا أن الله متصف بالوجه واليد لكان جسما؛ لأن هذه أبعاض وأجزاء، فهي جزء من كل، وكل ما تركب من أجزاء فهو جسم.

قيل لهم:

أولا :لا نسلم، فلا يوجد في لغة العرب أن كل ما ركب من أجزاء يسمى جسمًا، فالهواء مركب من أجزاء ولا يسمى جسمًا بالمعنى اللغوي، وكذلك الروح. فلم يكن عندكم لغة تحتجون بها، فصرتم أجانب عن لغة العرب.

ثانيا :الملائكة وصفوا في الشرع باليد والعين ... وهي على قولكم أجزاء ومع ذلك هم ليسوا أجسامًا بالمعنى اللغوي، وهذا نقض, فليس معكم لغة ولا شرع ولا إجماع.

ويظهر من هذين الوجهين أنه ليس كل ما كان له أجزاء يسمى جسمًا الذي هو الجسد , وأنتم إنما أبطلتم اتصاف الله بالوجه واليد لأنه يلزم منها أن يكون جسما. فبطلت حجتكم.

ثالثا :قولكم بأن الوجه وبقية الصفات الخبرية أجزاء، فنقول لكم :كلمة جزء هو اصطلاح منكم ويحتمل حقًا وباطلًا ,ولا يلزمنا.

وأما الذي يعتقده أهل الحديث أن الصفات الخبرية صفات لازمة لله يمتنع وجوده بدونها فهو الذي اتصف بها، وليس هناك ما يمنع من الاتصاف بها.

وإذا كان الله واجبًا بنفسه، وصفاته داخلة في مسمى اسمه :لم يكن موجودًا إلا بها، وليس هو مفتقرًا إليها كما يظنه المتوهمون!!. فأهل الحديث يثبتون الصفات الخبرية ولا يتعرضون لمصطلح التركيب والجسم والجزء بنفي ولا إثبات؛ لأنها ألفاظ مبتدعة. وكما أن سمعه وبصره وقدرته وحياته لا يكون موجودا إلا بها، فكذلك وجهه ويده وقدمه لا يكون موجودا إلا بها؛ لان الإثبات واحد في النصوص. ويكفر من يعتقد ان الله ركبه مركب، أو كان متفرقًا فجمع، فهذا كفر صريح، وليس هو لازمًا لمن أثبت الصفات الخبرية.

رابعا :قولكم الوجه إذا اتصف به الحي وجب أن يكون عضوًا وجارحة وله طول وعرض وعمق

قيل لا يلزم أن يكون كذلك في الخالق؛ لانه كان عضوًا محسوسًا وجارحة بالنظر إلى الإنسان الذي أضيف إليه الوجه، فكان الوجه مساويًا لذات الإنسان ومن جنسه؛ لأن نسبة الوجه إلى الإنسان من نسبة الجزء إلى الكل اللائق بالإنسان. وأما الوجه المضاف إلى الله فإننا ننسبه إلى الله كما ننسب الذات إلى الله، فإذا كانت ذات الله لا يوصل إلى ماهيتها وحقيقتها الخارجية فكذلك الوجه.

خاتمة:-

ليس هناك ما يمنع من إثبات الصفات الخبرية كاليد حقيقة لله؛ لأن ذات الله قابلة للاتصاف بالصفات على وجه الحقيقة , وارتفاع الصفات ارتفاع للذات, فإذا صح ارتفاع اتصاف الله بالوجه واليدين فليصح ارتفاع اتصاف الله بالسمع والوجود؛ لأن إثبات الوجه واليدين لله، ثابت على خلاف ما هو ثابت للمخلوق , كما أن إثبات العلم والقدرة لله ثابت على خلاف ما هو ثابت للمخلوق.

ثم إن ما دفعوا به إثبات الوجه واليد يصح أن ندفع به إثبات الذات؛ لأن الإثبات فيهما واحد ,ونحن إنما نثبت يدًا تليق بالذات , فنسبة اليد إلى الله كنسبة الذات إلى الله.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم